

بسم الله الرحمن الرحيم

## بيان توضيحي لفريق المعارضة والاعضاء الرافضين للمجلس الجماعي لفجيج

على اثر الاستغراب والاندعاش الذي عبر عنه المكتب المسير على بلاغ لجنة الوساطة فان فريق المعارضة والاعضاء الرافضين يعبرون بدورهم عن بالغ استغرابهم واندعاشهم عن البيان الصادر عن المكتب المسير والموقع من طرف رئيس المجلس بتاريخ 03 رمضان 1445 موافق 14 مارس 2024

وحيث ان الساكنة والمتتبعين من حقهم معرفة ما دار في لقاء 03 مارس 2024 حتى تتضح لهم الصورة كاملة، فان فريق المعارضة والاعضاء الرافضين بالمجلس الجماعي لفجيج يضع امام الراي العام سواء داخل او خارج واحة فجيج ، الوقائع التي تستر عنها صائغوا البيان ، محاولين اصدار بيان بشكل انتقائي يخدم اطروحتهم، كما عودونا دائما في تصريحاتهم وبياناتهم وورقات توضيحاتهم ،و من باب القولة العامة الشهيرة " القاضي يسمع لجوج " فإننا نعلن ما يلي:

**اولا :** كان من باب الامانة نقل الصفات التي اجتمعت بها اطراف لقاء 03 مارس بأمانة بحيث ان الصفات التي افتتحت بها لجنة الوساطة هذا اللقاء كانت كما يلي :

الطرف الاول : المكتب المسير للجماعة

الطرف الثاني : فريق المعارضة والاعضاء الرافضين

الطرف الثالث: التنسيق المحلية

الا ان صائغي البيان غيروا صفة الطرف الثالث وصاغوها كما يلي : "ممثلي بعض اطياف المجتمع المدني وممتهني الفلاحة " !!!!!!!

وعليه فقد كان اجدر بكم قبل ان تنصحوا لجنة الوساطة بالتخلي بنقل الحقيقة بكل امانة ،بان تتحلوا بها انتم اولاً.

ورحم الله الشاعر حين قال:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله	عار عليك اذا فعلت عظيم
ابداً بنفسك وانها عن غيها	فإذا انتهت عنه فأنت حكيم
فهناك يُقبل ما وعظت ويُقتدى	بالعلم منك وينفع التعليم

عودة الى مسالة صفة التنسيق المحلية، نقول لكم اذا لم ترقم صفة التنسيق المحلية ، فلماذا لم تعبروا عن اعتراضكم عن هذه التسمية اثناء اللقاء ؟ بحيث انه كان من الاجدر بكم الانسحاب منه بسبب هذه الصفة، والا فانه لا يحق لكم تغيير هذه الصفة اثناء مخاطبتكم للراي العام ببيان لم يكن يحق لكم الخروج به اصلا ، وبالتالي فانه بفعالكم هاته تكونوا قد نقضتم عهدكم معنا ومع لجنة الوساطة في العهد الذي تعاهدنا عليه جميعا وهو حصر مهمة اصدار

البلاغ للجنة الوساطة دون غيرها ،وبذلك تكونوا قد نقضتم العهد مرة ثانية ،بعد ان سبق لكم ونقضتم العهد الذي تعهدنا به في 26 اكتوبر 2023 بعدم الانضمام لمجموعة الجماعات الترابية الشرق للتوزيع

**ثانيا :** اتفقت الاطراف الثلاثة في نهاية الاجتماع، بعد ان تم تخييرهم بين صياغة محضر او بيان او بلاغ ،فتم الاتفاق على صياغة بلاغ مقتضب، على ان يتم احالته لممثل عن كل طرف قصد الاطلاع عليه مسبقا، ولا يتم نشره للعموم الا من طرف لجنة الوساطة، شريطة الاتفاق على صيغته من طرف الاطراف الثلاثة ،وقد عين السيد رئيس المجلس باسم الطرف الاول و السيد المصطفى يحي باسم الطرف الثاني، والسيد احمد سهول باسم الطرف الثالث وقد حرصت لجنة الوساطة على هذا الاتفاق ،وكشهادة من فريق المعارضة والاعضاء الراضين على الاقل في ما يتعلق بالإحالة على ممثلنا فإننا نشهد بان لجنة الوساطة عملت بكل امانة في احالة مختلف الصيغ التي كانت تقوم بها لممثلنا السيد المصطفى يحي ،وقد تبادل مع لجنة الوساطة مجموعة من الصيغ والمقترحات وفي الاخير قبل فريقنا ، الصيغة التي احيلت عليه في اخر المطاف، و التي نشرتها لجنة الوساطة.

**ثالثا** بالنسبة لمقترح اليوم الدراسي فقد اقترحه الرئيس فعلا ولا ننكره، الا انه كان عليه من باب الامانة طرحه بالشكل الذي صرح به في اللقاء، بحيث افاد الحاضرين بانه على ضوء ما عبر عليه كل طرف في هذا اللقاء ،يقترح تنظيم يوم دراسي من تاثير الخبراء والمختصين المؤسساتيين وعلى ضوء استشارتهم يتم الاتفاق على صياغة حلول ترضي جميع الاطراف،

اما الفقرة التي اثيرت في البيان والتي جاءت كما يلي :**"وبعد نقاش مطول بين كل الاطراف فيما بينها بخصوص مجمل هذه المقترحات توصل الجميع الى اتفاق وقبول بالإجماع على المقترح الذي تقدم به اعضاء المكتب المسير لجماعة فجيج والقاضي بتنظيم يوم دراسي من تاثير الخبراء والمختصين المؤسساتيين والافراد، وتضمن مخرجات وتوصيات هذه الظاهرة ضمن مخاوف الساكنة في عقد التدبير ودفاتر التحملات الملحقة به وذلك ضمن تحرك ومرافعة جماعية وموحدة لدى السلطات المختصة لوزارة الداخلية اقليميا ومركزيا."**

فان الصاقها بكلمة الاجماع فهو افتراء وكذب على الاحياء، وعليه فإننا نعلن للرأي العام بانه لا علم لنا بهذه الفقرة ، وربما كانت من نسج خيال الرئيس ومكتبه المسير ، او خيل لهم بان الرئيس قد صرح بها.

علاوة على ذلك ، فاذا كان الحال كما صرح به الرئيس ، فكيف يمكن لفريق المعارضة والاعضاء الراضين ، التناقض مع مقترحهم وتوجههم في مسألة رفض تضمين التخوفات في كناش التحملات وعقود التدبير، بحيث اكدوا على ان هذه الوثائق هي وثائق خاصة بالانضمام ومن وجهة نظرهم ارضية هشة ، وان الارضية الصلبة لتضمين مخاوف الساكنة هو القانون 83-21 بحيث يضمن فيه استثناء يخير الجماعات التي كانت تسير الماء بطريقة مباشرة في الاحتفاظ بتوزيع الماء وتقويت باقي القطاعات ان شئت ذلك، وهذا المقترح لا يستقيم الا

بالانسحاب من المجموعة اولا ، ثم كيف يوافق طرف على تضمين تخوفاته في وثائق تابعة لهيئة يرفض البقاء فيها اصلا؟ ، فالله يشهد واعضاء لجنة الوساطة كانوا شاهدين ايضا، بان السيد المصطفى يحي الذي اخذ الكلمة باسم فريق المعارضة في هذا اللقاء و على طول المدة التي اعطيت له ، فقد تمحورت مرافعته على مسألة الانسحاب الفوري من مجموعة الجماعات الترابية الشرق للتوزيع ، واستغرق وقتا طويلا في توضيح المخاوف التي يتخوف منها الساكنة من هذا التشريع الجديد ، وتبديد مخاوف الرافضين للانسحاب ، مستشهدا بالمادة الثامنة من الاتفاقية والشروط القاسية التي يمكن ان تترتب من جراء اقدام جماعة فجيج بطلب مسألة الانسحاب في وقت متأخر، على اثر اقدام الشركة بمباشرة مهامها في توزيع الماء بفجيج ، سيما الشروط المتعلقة بالتعويضات التي ستترتب عن هذا الانسحاب في هذه الحالة .

من هنا يتبين بان توجه وروح مقترحات فريق المعارضة والاعضاء الرافضين هو الانسحاب من المجموعة فكيف يستقيم القبول بتضمين تخوفاتهم في وثائق هذه المجموعة والمتمثلة في كنانيش التحملات وعقد التدبير والتي يرفضون البقاء فيها اصلا؟

ومن هنا نخطب العقول الراجحة، ان كانوا يقبلون بهذه المزاعم.

ينضاف الى هذا ، فان كان فعلا قد تم **الاجماع على تضمين مخرجات وتوصيات هذه التظاهرة ضمن مخاوف الساكنة في عقد التدبير ودفاتر التحملات الملحقة به .....** الى اخر الفقرة "

فما فائدة عرض هذه التخوفات على المختصين والخبراء المؤسساتيين؟؟؟؟

**رابعا :** نعلن للرأي العام بان فريق المعارضة والاعضاء الرافضين ، سيعملون على صياغة الارضية التي يقترحونها في مسألة مقترح الانسحاب من مجموعة الجماعات الترابية الشرق للتوزيع، كما اتفق عليه في لقاء 03 مارس 2024 ، بالإضافة الى كل ما دار في هذا اللقاء في شأن مسألة الانسحاب و على كل ما حاولوا جاهدين بايصاله للرأي العام طول هذه المدة التي اعقبت انضمام جماعة فجيج لهذه المجموعة ، عبر مختلف المنابر الاعلامية وكذا البيانات التي اصدروها كل هذا على شكل مرافعة تروم الانسحاب من هذه المجموعة مضمنة بالمبررات المعتمد عليها بالإضافة الى الردود على تخوفات الطرف الاخر الرافض للانسحاب ، بالإضافة الى مجموعة من البدائل والحلول التي يراها فريق المعارضة والاعضاء الرافضين كحلول بديلة في معالجة الاختلالات التي تشوب تسيير الماء الشروب بفجيج والتي اعتمد في طرحها على المقاربة التشاركية ، معتمدين في ذلك على الوسائل المتاحة بعيدا عن منطق كنانيش التحملات وعقود التدبير المفوض بمقتضى القانون 83-21 والذي لم يكن عادلا في بنوده لواحة فجيج وساكنتها.

كما ندعو المكتب المسير بالتمسك بروح وجوهر الأمور ، وعدم التمسك بالقشور، وان اللقاء

الأول لم يكن سوى حلقة صغيرة من الحلقات التي يستوجبها الحوار الحقيقي لمعالجة الاحتقان الذي تعيشه واحة فجيج، وان كان يظن الرئيس بان يوم دراسي سيحل هذا الاحتقان، فانه بذلك يكون قد جانب الصواب مرة اخرى، وعليه ان يدرك جيدا بان الحسم في الامور العظيمة لا يكون في يوم واحد كما حدث في 01 نونبر 2023. "وان اعمال العقلاء منزهة عن العبث".

في الاخير، نتقدم بجزيل الشكر وبالغ التقدير للجنة الوساطة التي، بادرت وبكل جدية وبدافع الغيرة الصادقة على بلدتهم، في الدفع بجميع الاطراف الى مزيد من الحوار والانصات الجيد لبعضها البعض. ونشيد بنزاهة ورفعة الاخلاق التي يتحلى بها اعضائها بشهادة الجميع بواحة فجيج، وبان الاوصاف التي وصفهم بها المكتب المسير، بعيدة عنهم بعد السماوات عن الارض.

كما نؤكد للرأي العام باننا ما زلنا في عهدنا ومستعدون في كل وقت وحين لمواصلة مسلسل الحوار.

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون "

صدق الله العظيم

**فجيج بتاريخ 16 مارس 2024**

**فريق المعارضة والاعضاء الرافضين**